

ماذا بعد ترسيم الحدود البحرية ومصير العائدات البتروليّة؟ دعبول: تحضيرات الوصول إلى الحفر عام 2023

فرض التوصل الى اتفاق ترسيم الحدود البحرية في تشرين الاول الماضي بين لبنان واسرائيل، برعاية الوسيط الاميركي أموس هوكشتاين، الحديث عن قطاع جديد في لبنان سيعزز الوضع الاقتصادي والامثائي. وقد جعل لبنان على مسافة قصيرة من دخول نادي الدول المنتجة للنفط والغاز، فور التثبيت من حجم الثروة في الرقع البحرية العشر في المنطقة الاقتصادية الخالصة

في مقارنة ما بعد الاتفاق بعد عملية تبادل الوثائق الخاصة به في مقر اليونيفيل في الناقورة، شرح عضو مجلس ادارة هيئة قطاع البترول ورئيس وحدة الشؤون القانونية المحامي غايي دعبول لـ"الامن العام" ما آل اليه اتفاق الترسيم والاجراءات التنفيذية التي بوشر في اتخاذها عملا بما قال به الاتفاق والمواعيد التقريبية لاستئناف عمليات الحفر والاستكشاف، توصلا الى مرحلة الانتاج وحصاد العائدات المالية والاقتصادية المقدره وكيفية استثمارها.

■ ما هو التوصيف القانوني لما حصل منذ اتفاق الترسيم البحري وهل يمكن اعتباره انجازا؟
□ في الواقع الدولة اللبنانية لا تعترف بالكيان الاسرائيلي، وبالتالي فان الحلول المعتمدة في الصناعة البترولية او في القوانين الدولية، لم يكن في الامكان حل المسألة الحدودية عبرها. اذكر على سبيل المثال، عند حصول اكتشاف غازي او نفطي في المياه البحرية ويكون المكمن المكتشف ممتدا عبر الحدود الى مياه المنطقة الاقتصادية لدولة مجاورة، يصار الى حل الموضوع عبر اتفاقية التجزئة (Unitization Agreement) التي تحدد حصة كل دولة من الدولتين من النفط والغاز من هذا الاكتشاف. هذا ما نعمل عليه مسبقا قبل اي اكتشاف مستقبلي مع جمهورية قبرص من خلال اتفاقية اطار. هذا الامر لم يكن ممكنا مع العدو الاسرائيلي للاسباب التي ذكرتها. كما ان مسألة الحدود، لم يكن حلها بواسطة التحكيم او الذهاب الى محكمة العدل الدولية للاسباب ذاتها. قد يختلف البعض حول التوصيف القانوني لما حصل من الناحية الدستورية او من ناحية القانون الدولي، الا انني اعتبر ان ما حصل هو وساطة دولية ادت الى اتفاق الى

ايداع نتيجتها لدى الامم المتحدة من الطرفين. الهم ان لبنان لم يضع الفرصة هذه المرة، وقد حصلنا على حقوق الدولة الكاملة.
■ هل تبدل شيء من احداثيات المرسوم 6433 والخط المؤدي الى النقطة 23؟
□ كلا لم يتبدل شيء من احداثيات هذا المرسوم، لكن الاتفاق ضمن الحقوق الكاملة للبنان في مكمن قانا المحتمل الذي يمتد الى مسافة معينة عابرا هذا الخط الى مياه فلسطين المحتلة. القصة الكاملة لهذا المرسوم تبدأ من اقرار مجلس النواب في العام 2011 القانون 136/2011 المستند الى اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، وهو قانون تحديد واعلان المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية، الذي صدر المرسوم 6433/2011 بالاستناد اليه. حدد هذا المرسوم المياه الاقتصادية الخالصة للدولة اللبنانية معتمدا الخط 23 الذي اودع لدى الامم المتحدة في حينه.

■ متى يمكن المباشرة في الحفر والاستخراج؟
□ المباشرة في عملية الحفر من الناحية القانونية والتزام اصحاب الحقوق اتفاقية الاستكشاف والانتاج، كان من الممكن ان تتم في اي توقيت من ضمن مدة الاستكشاف الاولى العائدة لاتفاقية الاستكشاف والانتاج العائدة للرقعة رقم 9 والذي التزم اصحاب الحقوق البترولية فيها حفر بئر استكشاف واحدة فيها. هنا يقتضي التوضيح، ان هذه المدة وقوامها ثلاث سنوات، كان من المفترض ان تنتهي بتاريخ 27 ايار 2021، الا ان قوانين تعليق المهل العقدية الصادرة عن مجلس النواب مددت هذه المهل. ثم تقدم اصحاب الحقوق حينها،

اي توتال وايني ونوفاتيك، بطلب لتمديد مدة الاستكشاف الاولى في الرقعتين 4 و9، وقد وافق مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الطاقة والمياه وتوصية هيئة ادارة قطاع البترول على تمديد مدة الاستكشاف الاولى في الرقعة رقم 4 لمدة سنة انتهت بتاريخ 22 تشرين الاول 2022 ولمدة سنتين وسبعة اشهر في الرقعة رقم 9 تنتهي بتاريخ 21 ايار 2025. اليوم، بعد التوصل الى الاتفاق، ان المشغل في هذه الرقعة بدأ التحضيرات العملية للوصول الى تاريخ بدء الحفر خلال عام 2023.

■ بوصولنا الى المراحل التنفيذية ما هي الخطوات الاولى المقررة بعد الاعلان عن التفاهم؟
□ بالإضافة الى الاجتماعات التقنية التي تعقدها الهيئة مع شركة توتال، فان الشركة بدأت التحضيرات اللوجستية من اجل اعادة تجهيز القاعدة اللوجستية لتنفيذ الانشطة البترولية في مرفأ بيروت والتي كانت قد جهزتها في العام 2020 ونفذت من خلالها أنشطة حفر بئر الاستكشاف في الرقعة رقم 4 حيث كان موقع البئر مقابل شاطئ الصفرا وعلى بعد 20 ميلا بحريا من الشاطئ. تعمل الشركة الان على اعادة تجهيز القاعدة اللوجستية في مرفأ بيروت، وكذلك زيارة مطار رفيق الحريري الدولي الذي تم استخدامه من المروحيتين اللتين استخدمتهما شركة توتال في العام 2020 لنقل العاملين على سفينة الحفر في الرقعة رقم 4 والقيام بعمليات الاخلاء في حال وقوع حوادث. عندما نتحدث عن التحضيرات، لا بد من التذكير بأن المشغل يجب ان يتعاقد مع منصة حفر وشركات الخدمات البترولية العالمية لتنفيذ أنشطة الحفر، وان يستورد الى



عضو مجلس ادارة هيئة قطاع البترول ورئيس وحدة الشؤون القانونية المحامي غايي دعبول.

”

**اي تعاون مستقبلي
مع قبرص من خلال
اتفاقية اطار ليس ممكنا
مع العدو الاسرائيلي**

“

لبنان المعدات التي تستخدم في حفر البئر من خلال مناقصات تنافسية. كذلك على المشغل استخدام الموارد البشرية المتخصصة للعمل في أنشطة حفر بئر الاستكشاف، وكل ذلك سيتم عبر الاعلان عن فرص العمل هذه على الموقع الالكتروني للهيئة.

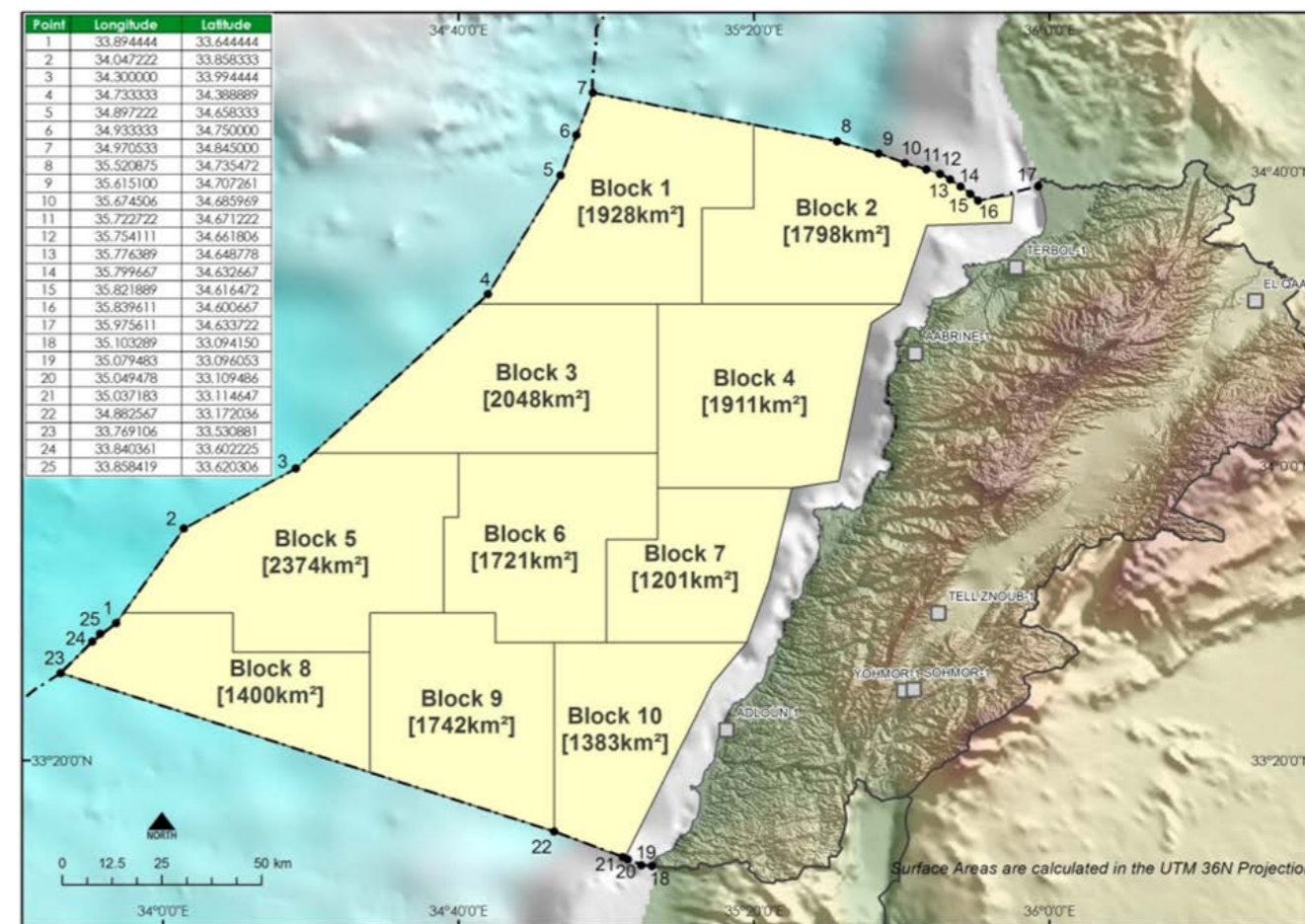
■ اين اصبحت حصة شركة نوفاتيك بعد انسحابها من الكونسورتيوم الثلاثي تمهيدا لنقلها الى الشريك القطري الجديد؟
□ لا بد من التوضيح بأن نسبتي مشاركة نوفاتيك والبالغة 20% في كل اتفاقية من الاتفاقيتين، انتقلت الى ملكية الدولة وفقا لاحكام المادة 36,2 من الاتفاقية والمتعلقة بالتنازل الجبري بعد ان انسحبت نوفاتيك من الاتفاقيتين، وبالتالي اصبحت الدولة اللبنانية صاحب حق غير مشغل في كل من الاتفاقيتين بتاريخ 2022/10/13. ثم قامت الدولة اللبنانية بالتنازل عن نسبتي المشاركة هاتين الى شركة فرنسية مملوكة بالكامل من صاحب الحق الاساسي في الرقعتين 4 و9 شركة "توتال انرجيز". حصل هذا التنازل وفقا للمادة 70 من قانون الموارد البترولية التي تنص على ان التنازل عن اي نسبة في حق بترولي يجب ان يكون الى شركة مؤهلة وان يتم الموافقة

منفعة من جراء هذا التنازل، مما يعني ان اي مبالغ او منافع تستحق من جراء هذا التنازل تعود الى الدولة اللبنانية حصرا. في ما يتعلق بدخول الشريك القطري، فان الملف الذي رفع الى مجلس الوزراء تضمن في مستنداته المرفقة رسالة من وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر السيد سعد بن شريدة الكعبي الى وزير الطاقة الدكتور وليد فياض يبلغه بموجبه برغبة شركة "قطر للطاقة" في الاستثمار في الموارد البترولية في المياه البحرية اللبنانية عبر الدخول في اتفاقيتي الاستكشاف والانتاج العائدتين للرقعتين 4 و9 كصاحب حق غير مشغل بنسبة 30%. هذا يعني عمليا، ان شركة "قطر للطاقة" تنوي الاستحواذ على نسبة 20% بالإضافة الى 5 في المائة من نسبة مشاركة توتال (حاليا 40%) و5 في المئة من نسبة مشاركة ايني (حاليا 40%). وتقوم هيئة ادارة قطاع البترول حاليا بالتواصل مع الشركة القطرية لاطمأن اجراءات دراسة ملف التأهيل للشركة تمهيدا لانضمامها الى الائتلاف. ان جميع الاجراءات المتعلقة بالتنازلات الخاصة، تم الافصاح عنها من هيئة ادارة قطاع البترول عملا باحكام قانون دعم الشفافية في قطاع البترول (القانون 2018/84) على الموقع الالكتروني للهيئة.

■ ما هو المتوقع بعد عملية الاستكشاف وما هو مداها الزمني، وهل من تقدير للموعد المنتظر؟

□ من الناحية التقنية ستقوم شركة توتال بحفر بئر استكشافية في الرقعة رقم 4 بعد استكمال الاستعدادات التي ذكرتها سابقا ولن تكون مدة الحفر طويلة. في حال تحقيق اكتشاف، على الشركة ان تقم هذا الاكتشاف وتعلن ما اذا كان الاكتشاف تجاريا بالنسبة الى حجمه، ومن ثم تقوم بحفر ابار تقييم وتقديم خطة التطوير والانتاج لكي يوافق عليها مجلس الوزراء، ويمكن ان تكون مدة التطوير 4 سنوات في حدها الادنى ومن ثم تنتقل الى مرحلة الانتاج. في حال كان الاكتشاف من الغاز الطبيعي، تنص الاتفاقية على مدة سنتين لكي يضع اصحاب الحقوق خطة للبنى التحتية لنقل الغاز الى الشاطئ، ولتسويق هذا الغاز اي بيعه في

DAIRY KHOURY



المقبلة، وتصرف الجزء الاخر وفقا لمعايير تضمن حقوقها من جهة، بما يجنب الاقتصاد اي انعكاسات سلبية محتملة على المدينين القصير والطويل. هناك اجماع وطني على احترام هذه القاعدة، ولجنة المال في مجلس النواب بدأت مناقشة ثلاثة اقتراحات قوانين لانشاء الصندوق السيادي، حيث عقدت اولى هذه الجلسات منتصف تشرين الثاني الماضي. وقد شاركت الهيئة في هذه الجلسة ووضعت اللجنة في اطار ورش العمل التي نظمتها في السنوات السابقة من ضمن الاتفاقية اللبنانية - النروجية في اطار برنامج النفط للتنمية التي قدمت من خلاله النروج خبرات واسعة الى الدولة اللبنانية في قطاع النفط والغاز، طارحة الاستعانة بمزيد من هذه الخبرات. وقد جرى تشكيل لجنة فرعية لمتابعة دراسة مشاريع القوانين، كما تمت دعوة الهيئة للمشاركة في عمل اللجنة.

متعددة، لاسيما اقبال الشركات البترولية المنقبة على الاشتراك في دورات التراخيص للحصول على رخص بترولية في الرفع الثماني في المياه البحرية غير الملزمة حتى الان.

■ ما هو مصير العائدات البترولية؟
□ من ضمن قانون الموارد البترولية، في المادة الثالثة منه، قاعدة ايداع العائدات البترولية في صندوق سيادي حيث تودع العائدات المحصلة من قبل الدولة الناتجة من الانشطة البترولية او الحقوق البترولية في صندوق سيادي، ويحدد نظام الصندوق ونظام ادارته الخاصة، ووجهة استثمار العائدات وتوظيفها واستعمالها بموجب قانون خاص بالاستناد الى مبادئ واسس واضحة وشفافة للتوظيف والاستعمال، تحتفظ من خلالها الدولة برأس المال وجزء من عائداته كصندوق استثماري للاجيال

◀ الاسواق المحلية والعالمية مع اعطاء السوق المحلية الاولوية بهدف انتاج الكهرباء وتحويل الصناعات المحلية للانتاج على الغاز الطبيعي. مهلة السنتين هذه تكون من ضمن مدة وضع خطة التطوير والانتاج.

■ هل من قدرة حاليا على تقدير العائدات الاقتصادية والمالية حيال ما تحقق حتى اليوم؟
□ تقدير العائدات البترولية مرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الاكتشاف الذي يقاس بوحدة تريليون قدم مكعب بالنسبة الى الغاز الطبيعي على سبيل المثال. من الممكن اليوم ان نعطي امثلة فقط، فنصف تريليون قدم مكعب يمكن ان يؤمن انتاجا للكهرباء من الغاز لمدة 20 سنة. لكن هناك منافع اقتصادية لتحقيق اي اكتشاف قبل البدء بالاستخراج كتعزيز الاقتصاد الوطني مثلا واستقطاب استثمارات